

مسائر الاعمال من الفرائض والنوافل والايام ليس كذلك لان من آمن
ببعض المؤمنين به ليس بايمان صحيح بل هو باطل لكونه من صمام بعض
يوم واحد ثم افطر ومن آمن ببعض ما يجب الايمان به بان آمن بالله تعالى
وملائكته وكتبه ورسوله ولم يؤمن باليوم الآخر فهو كافر بالله تعالى
ورسوله ومن آمن بالله ورسوله ولم يؤمن بغيرهما فهو كافر ايضاً
فلا فرق بين من يؤمن ببعض ما يؤمن به وبين ما يكفر بكل المؤمنين
به في كونها كافراً حقاً فهو المتيقن بقدرها وتأخيرها مما مر من ان
حقيقة الايمان هو التصديق سواء كان ذلك التصديق تصديقاً قلبياً
على ما عليه جمهور المحققين او تصديقاً ^{شاهداً} لقلبه واللسان معاً
على ما عليه بعض العلماء والمنصف ويحتمل ان الكفر بمجرد الاحتجاب السوط
في الاقرار في ضمن التصديق مندرج والتصديق فعل القلب وهو خارج
عنهم فالاعمال خارجة عن الايمان ولانه قد ورد في الكتاب والسنة
عطف الاعمال على الايمان في عدة مواضع من الكتاب ^{من القرآن} قوله تعالى ان
الذين امنوا وعملوا الصالحات والذين لا يعطون عاقله فلا يقال جازاً القول
وافرادهم ولا عند عشرة واحادها من عاقله بل عليه مع القطع
بان العطف يقتضي المفارقة اي العطف بظايرها يقتضي فيجب
العمل به ما لم يرد عنه برهان قائم كسائر النقول ابرز ولا يرد عليه ما يقال
لم لا يجوز ان يكون عطفه عليه اهتماماً بستانه ونصاً عليه لكونه سبياً
لترتبه

ترتبه ما يقتضي
اي تقدم الوض
قوله في التمهيد
فقد ورد من بعض
ما يجب الايمان به
الذي تقدم وقد افطر
وما قبله موافق
وقدمه من سنة
سنة له تعالى

قال في الاعمال
من ان عطف الاعمال
ان العطف يقتضي
ما ذكره في قوله
من ان عطف الاعمال
من ان عطف الاعمال
من ان عطف الاعمال

ترتبه ثمة الايمان عليه هو ابو وورد فان قيل الاستدلال بالعطف على
عدم دفن الاعمال في الايمان لا يصح لان الخصم ان يقول ان العطف
وان كان يقتضي استغناء الاعمال التقاضير منها اعتباراً كما في قوله تعالى
وملائكته وجبريل والتفائر الاعتباري لا ينافي الدخول في المراد منها
التفائر الذي لانه حقيقة في باب العطف واما التفائر الاعتباري فيجوز
لا يصدر اليه الا عند عدم امكان ارادة حقيقة كما في قوله تعالى ولائكم
وحتا جبريل فاما فيما نحن فيه فارادة التفائر حقيقة يمكن لان الايمان
مضى الاعمال مشروطة به والتفائر بين الشرط والمشروط لا ينبغي
في الهدى يقتضي ايضاً عدم دخول العطف في المصروف عليه عطف
على التفائر او عطف تفسيره فان قيل قد وقع عطف الجزء على الكل في قوله
تنزل الملائكة والروح وهو جبريل عليه السلام من جملة الملائكة قلنا
الملائكة وان كانت شاملة للروح بحسب لوضع الاله قد جعلها خارجاً
لا اعتبار خطابي كما يعرفه العارف بفن البلاغة وهذا الجواب انما يتم لو لم يجز
مثل هذا الاعتبار في الايمان والعمل فمثل ما جرد آيات اول ان السؤال المذكور
انما يتم ان كان الازد بارود جبريل عليه السلام واما ان كان المراد خلقاً آخر
اعظم خلق الملائكة عما قاله في قوله تعالى ان الله خلق الملائكة من طين
فان قيل الملائكة والروح واما ان كان المراد الملائكة والروح والروح
في زيادة التفاسير عن ابن عباس رضي الله عنهما من الملائكة ما خلق الله تعالى
من طين

شرط و